كشف أن أكثر من 6000 شرطي موجودون في المخافر الحدودية مع إيران وتركيا

وزير الداخلية العراقي: حدودنا خط أحمر ولا تهاون بالسيطرة عليها

«المنافذ» العراقية: أكثر من 55 ألف زائر دخلوا البصرة لتشجيع منتخباتهم في «خليجي 25»

بغداد - «وكالات»: قال وزير الداخلية العراقي الفريق أول ركن عبد الأمير الشمري، إن بغداد اتخذت إجراءات للسيطرة على الحدود مع إيران وتركيا، مضيفاً أن «الحدود العراقية خط أحمر ولا تهاون في السيطرة عليها».

وقال الشمري: «كان هناك قرار بمسك الحدود مع إيران وتركيا واتخاذ إجراءات لضبط هذه الحدود.. وقد خصصت مبالغ مالية بالنسبة لمسك الحدود مع تركيا وبناء مخافر ونصب كاميرات وبناء أبراج».

وأضاف أن السلطات التركية حددت 17 موقعاً لبناء مخافر فيها على طول الحدود مع تركيا، مؤكداً وجود تنسيق مع الجانب التركي. وتابع: «ننسق مع تركيا لمسك الشريط الحدودي معها رغم أنها منطقة وعرة وجبلية».

وبالنسبة للحدود مع سوريا، أكد الشمري نصب سياج إسمنتي طوله 65 كيلومترا في سنجار، مضيفاً: «لدينا مشروع مراقبة حديث بدأنا به، وسيبدأ العمل به قريباً ليضبط الحدود العراقية مع كل الدول».

وشدد على أن «الحدود العراقية خط أحمر ولن نتهاون به.. ونحن نسعى إلى منع عمليات التسلل والتهريب مع جميع الدول».

وكشف أن أكثر من 6000 شرطي موجودون في المخافر الحدودية مع إيران وتركيا في إقليم كردستان العراق، مضيفاً أن «التنسيق مع إقليم كردستان مستمر، وقوات البيشمركة جزء من عملية ضبط الحدود. وهناك مركز تنسيق مشترك بين قيادة قوات الحدود والبيشمركة».

في سياق آخر، قال الشمري إن أجهزة الأمن العراقية «مسيطرة بشكل كامل على ملف داعش» وهي تتابعه وتقوم بتوجيه ضربات دقيقة للتنظيم، مضيفاً أن «التنسيق مع دول الجوار مستمر وعالي المستوى بشأن تنظيم داعش».

وشرح أن «داعش يتحرك في مناطق وعرة لا تتواجد فيها القوات الأمنية وهي خالية من السكان، هي جنوب كركوك وغرب صلاح الدين وحمرين في ديالى»، مضيفاً: «نشن ضربات جوية دقيقة لعناصر التنظيم وهم محيدون بشكل كامل».

من جهة أخرى، قال الشمري إن «ملف حصر السلاح بيد الدولة يحتاج إلى فترة طويلة من خلال حصر الأسلحة وجردها وتثبيتها»، مضيفاً: «نسعى لأن تكون الأسلحة المتوسطة بعيدة عن المناطق السكنية».

وشدد على أنه «من غير المسموح لأي جهة باقتناء الأسلحة الثقيلة. أما الخفيفة فنحن نعطي تصاريح بحملها وحيازتها وفق ضوابط.. ولن نسمح بوجود أسلحة ثقيلة متوسطة لا لدى العشائر ولا غيرها».

من جهة أخرى أعلن رئيس هيئة المنافذ الحدودية العراقية اللواء عمر الوائلي أمس الاحد أن أكثر من 55 ألف زائر من دول الخليج العربي دخلوا العراق منذ انطلاق بطولة كأس الخليج العربي (خليجي 25) حتى الآن وذلك عبر منفذي مطار (البصرة) الدولي و(سفوان) الحدودي.

وقال الوائلي إن مجموع الزائرين عبر مطار البصرة الدولي منذ ال28 من ديسمبر الماضي وحتى اليوم بلغ 16874 زائرا فيما بلغ إجمالي الزائرين عن طريق منفذ (سفوان) الحدودي مع دولة الكويت 38527 زائرا.

وأضاف أن إجمالي الزائرين بلغ 55401 زائر بين مشجعين ولاعبين ووفود رسمية واعلاميين من جميع الدول المشاركة في البطولة.

وقدمت الحكومة العراقية تسهيلات كبيرة لمواطني دول الخليج العربي واليمن من أجل دخول العراق وتشجيع منتخباتهم في البطولة التي تقام حاليا في البصرة.

وزير الداخلية العراقي الفريق أول عبد الأمير الشمري

الرئيس السوري وجه دعوة الى نظيره الإيراني لزيارة دمشق

المقداد: لا تطبيع مع تركيا دون خروجها من سوريا

دمشق - «وكالات»: قال وزير الخارجية السوري فيصل المقداد أمس الأول السبت، إنه سيتعين على تركيا إنهاء وجودها العسكري في بلاده لتحقيق تقارب كامل.

وقال المقداد بعد لقائه مع نظيره الإيراني في دمشق: «لا يمكن الحديث عن إعادة العلاقات الطبيعية مع تركيا من دون إزالة الاحتلال».

وأضاف المقداد أن أي اجتماع بين الرئيس السوري بشار الأسد والقيادة التركية يعتمد على «إزالة أسباب النزاع».

يأتي هذا بينما أكد المستشار القريب من الرئاسة التركية ابراهيم قالن أن شن عملية عسكرية برية تركية في سوريا «ممكن في أي وقت».

وقال قالن لصحافيين من عدة وسائل إعلام أجنبية: «نواصل دعم العملية السياسية» التي بدأت نهاية كانون الأول/ديسمبر مع لقاء وزيرَي الدفاع التركي والسوري في موسكو.

وتابع: «لكن شنّ عملية برية يبقى ممكناً في أي وقت، بناء على مستوى التهديدات الواردة».

وتحدث عن احتمال لقاء جديد بين وزيرَي دفاع تركيا وسوريا يسبق اللقاء المرتقب في منتصف فبراير بين وزيرَي خارجية البلدين.

وزير الخارجية السوري فيصل المقداد

وأضاف: «نريد الأمن على حدودنا»، مشيراً إلى وجود قوات كردية على الأراضي السورية.

وقال قالن أيضاً: «نحن لا نستهدف أبداً (مصالح) الدولة السورية ولا المدنيين السوريين».

وحمّل الرئيس السوري بشار الأسد أمس الأول السبت وزير خارجية إيران حسين أمير عبداللهيان دعوة إلى نظيره إبراهيم رئيسي من أجل زيارة دمشق، التي تعدّ طهران من أبرز داعميها.

وقال أمير عبداللهيان في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره السوري فيصل المقداد، بعد لقائه الرئيس السوري في دمشق «شدد الدكتور بشار الأسد على دعوته رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية الدكتور رئيسي إلى زيارة دمشق».

وأضاف «سنحاول القيام بالتحضيرات لهذه الزيارة في المستقبل».

وتعد إيران داعماً رئيسياً لدمشق. وقدمت لها منذ بدء النزاع في العام 2011 دعماً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً. وقد بادرت في العام 2011 إلى فتح خط ائتماني لتأمين احتياجات سوريا من النفط بشكل خاص، قبل أن ترسل مستشارين عسكريين ومقاتلين لدعم الجيش السوري في معاركه. وقد ساهم هؤلاء في ترجيح الكفة لصالح القوات الحكومية على جبهات عدة.

ووقع البلدان اتفاقات ثنائية عدة، تضمنت إحداها مطلع عام 2019 تدشين «مرفأين هامين في شمال طرطوس وفي جزء من مرفأ اللاذقية».

ومنذ اندلاع النزاع عام 2011، يزور مسؤولون إيرانيون، سياسيون وعسكريون، دمشق بشكل دوري. وكان الرئيس الإيراني الأسبق محمود أحمدي نجاد زار دمشق في 18 سبتمبر 2010، قبل ستة أشهر من اندلاع النزاع في البلاد.

وأكّد الأسد، وفق ما ذكرت الرئاسة السورية، حرص بلاده على «التواصل المستمر وتنسيق المواقف مع إيران بشكل دائم» معتبراً أنّ «التنسيق يكتسب أهمية قصوى في هذا التوقيت بالذات الذي يشهد تطورات إقليمية ودولية متسارعة لتحقيق المصالح المشتركة للبلدين».

وجاءت زيارة عبداللهيان إلى دمشق بعد لقاء جمع وزيري الدفاع التركي والسوري في موسكو نهاية الشهر الماضي، في أول لقاء رسمي على هذا المستوى بين الدولتين منذ بدء النزاع عام 2011.

وقال عبداللهيان إن بلاده سعيدة بأن «يأخذ الحوار مكان الحرب» مؤكداً أن بلاده ستواصل جهودها «الدبلوماسية من أجل التقارب وحلّ المشاكل العالقة بين تركيا وسوريا».

وردا على سؤال عن إمكانية لقاء الرئيسين السوري والتركي رجب طيب إردوغان، أجاب وزير الخارجية السوري «يجب خلق البيئة المناسبة من أجل لقاءات على مستويات أعلى اذا تطلبت الضرورات ذلك»، موضحاً أن «أي لقاءات سياسية يجب أن تبنى على خلفية محددة تحترم سيادة واستقلال» سوريا.

وقال الأسد الخميس إن اللقاءات بين البلدين يجب أن تكون مبنية على انهاء «الاحتلال»، في إشارة الى التواجد العسكري التركي في مناطق واسعة في شمال وشمال شرق سوريا.

وقبل اندلاع النزاع، شكّلت تركيا حليفاً اقتصادياً وسياسياً أساسياً لسوريا. لكنّ العلاقة بين الطرفين انقلبت رأساً على عقب مع بدء الاحتجاجات الشعبية في سوريا. وقدمت تركيا على مر السنوات الماضية دعماً للمعارضة السياسية والفصائل المقاتلة في سوريا.

واصفا الصراع القبلي في ولاية النيل الأزرق بأنه سحابة عابرة ولن يسمح تكرارها

البرهان: أدعو السياسيين لترتيب صفوفهم ..وعدم التحدث بشؤون الجيش

الخرطوم - «وكالات»: دعا رئيس المجلس السيادي في السودان عبد الفتاح البرهان، أمس الأحد، جميع السياسيين للانشغال بترتيب صفوفهم، مطالبا إياهم بعدم التحدث في شؤون الجيش.

وأعرب عن أمله في أن يجمع الاتفاق الإطاري شمل السودانيين، واصفا الصراع القبلي في ولاية النيل الأزرق بأنه كان سحابة عابرة «ولن نسمح أن تتكرر».

عبد الفتاح البرهان

وكان البرهان، قد قال بعد توقيع الاتفاق الإطاري إن القوات المسلحة لن توافق في مرحلة الاتفاق النهائي للعملية السياسية الجارية على أي بنود يمكن أن تنال من ثوابت البلاد.

وأضاف أن الاتفاق السياسي الإطاري «يصب في مصلحة كل السودانيين دون إقصاء لأحد»، محذرا: «ينبغي ألا تحاول أي جهة أن تختطفه لمصلحتها الذاتية أو أن تسعى لاختطاف السلطة من جديد».

يذكر أن العاصمة السودانية الخرطوم، كانت شهدت في 5 ديسمبر الحالي، توقيع «الاتفاق الإطاري» بين المكون العسكري في مجلس السيادة الحاكم بالبلاد، وقوى إعلان الحرية والتغيير، المجلس المركزي ومجموعات متحالفة معها، لإنهاء الأزمة السياسية في السودان وإعادته إلى الحكم المدني، وسط حضور دولي وإقليمي كبير لأطراف أسهمت في التوصل إلى هذا الاتفاق.

اجتماعها اللجنة يأتي بالتوازي مع حراك سياسي محلي ودولي للخروج من الأزمة

اللجنة العسكرية في ليبيا تستأنف أعمالها

من اجتماع سابق للجنة

«وكالات»: بعد أشهر من التوقف بسبب الخلافات السياسية بين القوى المتنافسة في البلاد، تجتمع اللجنة العسكرية المشتركة 5+5، أمس الأحد، في مدينة سرت الليبية، لاستئناف أعمالها.

وقالت مصادر عسكرية، إن هذا الاجتماع الذي سيستمر على مدى يومين، سيحضره المبعوث الأممي إلى ليبيا عبدالله باتيلي، وسيبحث ملفات توحيد المؤسسة العسكرية وخروج المقاتلين الأجانب من الأراضي الليبية، إلى جانب مسألتي تبادل الأسرى وسبل دمج عناصر الميليشيات المسلحة في المؤسسات الأمنية الرسمية.

وهذه الملفات تمثل قلقا أساسيا للمجتمع الدولي وعقبة أمام الحل السياسي في ليبيا، حيث لم تحقق اللجنة أيّ تقدمّ بهذا الخصوص خاصة في عمليتي توحيد المؤسسة العسكرية وتفكيك الميليشيات، لكنها نجحت في المقابل في الحفاظ على وقف إطلاق النار وتحقيق عدة توافقات بين طرفي النزاع المسلّح خلال العامين الأخيرين، أبرزها فتح الطريق الساحلي بين الشرق والغرب وإعادة الرحلات الجوية.

ويأتي اجتماع اللجنة بالتوازي مع حراك سياسي محلي ودولي، في مسعى للخروج من مرحلة الجمود السياسي والوصول إلى حل توافقي يضاعف من فرص تحقيق الوحدة الوطنية ويؤدي لإجراء استحقاق انتخابي خلال عام 2023.

وفي هذا السياق، يقود المجلس الرئاسي جهودا كبيرا لتحقيق عملية المصالحة الوطنية بين الشرق والغرب، بينما يبحث رئيسا البرلمان عقيلة صالح والمجلس الأعلى للدولة مع بقية الأطراف الأخرى التوصل إلى اتفاق دستوري وقانون انتخابي.

وأثرت الخلافات السياسية بين القوى المتنازعة والصراع الحكومي على عمل وتماسك اللجنة العسكرية المشتركة خلال الأشهر الماضية، حيث شهدت انسحاب ممثلي الشرق الليبي، احتجاجا على ممارسات رئيس الحكومة عبد الحميد الدبيبة وطريقة توزيعه للإيرادات المالية.

الداخلية التونسية: هناك أطراف تحرض المراهقين على أعمال الشغب في بعض الأحياء

تونس: اقتراع الدور الثاني للانتخابات التشريعية 29 يناير الجاري

تونس - «وكالات»: أعلن رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات التونسية فاروق بوعسكر، أمس الأحد، خلال ندوة صحفية للإعلان عن النتائج النهائية للدور الأول للانتخابات التشريعية 2022، أن يوم الاقتراع بالنسبة إلى الدور الثاني للانتخابات التشريعية سيكون يوم الأحد 29 يناير 2023.

وأوضح بوعسكر أن الحملة الانتخابية تنطلق الإثنين 16 يناير الجاري، وتنتهي يوم 27 من ذات الشهر، ويكون الصمت الانتخابي يومي 28 و29 يناير إلى حدود غلق آخر مكتب اقتراع.

ويكون الإعلان عن النتائج الأولية لنتائج الدور الثاني بحسب بوعسكر في 1 فبراير القادم، والنتائج النهائية يوم 4 مارس المقبل بعد الانتهاء من كافة الطعون.

ويشار إلى أن 131 دائرة انتخابية معنية بالاقتراع في الدور الثاني من هذه الانتخابات، ويبلغ العدد الإجمالي للناخبين 7853447 ناخباً.

وبحسب بوعسكر، فإن عمليات الاقتراع والفرز والتجميع، وبعد استكمال النظر في الطعون في النتائج الأولية من طرف المحكمة الإدارية والاطلاع على القوانين المنظمة للانتخابات، آلت إلى بعض تعديلات في النتائج بعدد من الدوائر الانتخابية.

وأكد أن النتائج في عدد من الدوائر الانتخابية تغيّر وستجرى فيها دورة ثانية للانتخابات التشريعية لسنة 2022، مبيّنا أن هذه الدوائر هي دائرة بنزرت الجنوبية، ودائرة سليمان نابل 2، ودائرة بن عروس.

وشدّد بوعسكر على أن النتائج المصرح بها في الدوائر الانتخابية الأخرى تبقى نفسها.

وتشمل الدورة الثانية من الانتخابات التشريعية 131 دائرة انتخابية و262 مترشحا.

من جهة أخرى اتهمت وزارة الداخلية التونسية، أمس الأول السبت، بعض الأطراف بالسعي إلى التحريض على القيام بأعمال شغب في أحياء شعبية.

وقالت الوزارة في بيان: «تتوفّر معلومات لدى المصالح الأمنيّة مفادها سعي بعض الأطراف (لم تسمها) إلى تحريض عدد من المراهقين والقصّر وذوي السوابق العدلية للقيام بأعمال شغب في بعض الأحياء الشعبية (لم تحددها)».

وأضافت أن «العمل حثيث للقبض عليهم (المحرضين على الشغب) وإحالتهم للعدالة».

كما أشارت الوزارة، إلى أن «النيابة العامّة بالمحكمة الابتدائية في قرمبالية بمحافظة نابل (شمال شرق) أذنت السبت، باعتقال 3 أشخاص بتهمة تكوين وفاق إجرامي».

وذكرت أن تهمة المعتقلين هي «الإضرار بالأملاك الخاصة والعامة وبث الرعب في صفوف المواطنين وحيازة زجاجات حارقة للاعتداء على مقر الضابطة العدلية».

وأوضحت الوزارة، أن «القبض على الـ3 تم إثر حجز قوات الأمن المحلية كمية من الزجاجات الحارقة عمد المتهمون إلى إخفائها داخل سيارة أحدهم».